القيود الحالية على مساحة المحاصلات الزراعية (*)

للأستاذ الجليل السيد احمد أباظه ، عضو المجمع

سأتحدث إلى حضراتكم هذه الليلة ، حديثاً عن السياسة الزراعية ، التى تسير عليها البلاد ، وما شملها من قيود وتحذيرات ، لمصلحة محصول ضد محصول ، وما قصدته الحكومة بهذه القوانين ، وهو أن تضمن لأبناء البلاد ، رغد العيش وسهولة التغذية ، ولكنى إذ أتقدم لحضراتكم بنقد هـذه السياسة وبطلب تكسير هذه القيود ، فإنما قصدت أن أقوم بواجبى ، كزراعى وسياسى ، لتحقيق رغد العيش ، لأفراد هذه الأمة ، وتسهيل أرزاقها ، وتنمية ثروتها بما ستسمعون الآن من أدلة وبراهين ، على أن ما أشير به على الحكومة هو ما أرجو أن ينال تأييدكم ، بعد اقتناعكم ، وكلنا طبعاً حسن النية فيما يرتئيه ، غير أنى أصبحت واثقاً كل الثقة من أن سياسة الحكومة فى الحد من زراعة القطن يجب أن تغير لكى تحطم الأغلال التى تضعها فى أيدى الزراع من أبناء البلاد .

التوسع تدريجياً فى زراعة القطن :

لجأت الحكومة إلى سن القوانين التى تحصر زراعة القطن فى دائرة ضيقة وهى ٢٢ ٪ من متوسط زمام القطر لتفسح المجال لزراعة الحبوب ، كما أنها حتمت أن تكون المساحة التى تزرع قمحاً لا تقل عن ٤٠ ٪ من مساحة الأراضى الزراعية ، وهذا يعد ضرورة من ضرورات الحرب لانشغال كل دولة بنفسها ، ولقصر أسباب النقل على المعدات والعتاد والرجال ، وقد استمرت هذه القوانين سارية تجدد كل عام حتى الآن ، وكان من أثر استمرارها والعمل بها قلب الدورة الزراعية رأساً على عقب ، فضعفت الأرض وقل إنتاجها بسبب اختلال القانون الزراعى ، وناهيك بقلة السماد الكيماوى الذى كان يعتمد عليه المزارعون فى تسميد القمح والذرة وباقى المحاصيل ، فقد دفع حب الكسب بعض المزارعين إلى إدخال زراعة الأرز فى دورتهم الزراعية المضطربة فى الأراضى الجيدة التى ليست لها مصارف

(*) محاضرة ألقاها بالنادى الزراعى يوم الاحد ١١ ابريل سنة ١٩٤٨ .

والتي ما كانت تزرع أرزاً لولا ارتفاع أثمانه . كل هذه الأسباب مجتمعة أو متفرقة كانت من العوامل التي أدت إلى هبوط محصول القمح بدلا من زيادته . وقد أدى هذا الهبوط إلى سن القوانين للحد من زراعة القطن كما أسلفنا . فقد كانت جملة محصول القمح في سنة ٣٨ - ٣٩ في الوقت الذي كان يزرع فيه نصف الزمام قطنا ٩ ملايين إردب ، فهبط هذا المحصول في الوقت الذي يزرع فيه القطن في ٢٢ ٪ من الزمام إلى ٧ ملايين إردب في سنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ . وهذا العجز الكبير في محصول القمح يلفت النظر ويدعونا إلى طلب علاج الحالة . وهو الأمر الذي نعالجه الآن ونعرضه على مسامع حضراتكم .

وقد جرت سياسة الحكومة على سن هذه القوانين اقتناعا منها بأن علاج هذه الحالة هو الإقلال من زراعة القطن وحصره في نطاق ضيق . والضرب على يد المزارع إذا تجاوز الحدود المرسومة ، وهذه السياسة الزراعية التي كان المقصود منها الإكثار من إنتاج الحبوب على حساب الإقلال من زراعة القطن إذا كانت مجدية في سني الحرب فهي لا تلائم الوقت الحاضر - لا من الناحية الاقتصادية . ولا من الناحية الغذائية ولا من الناحية الزراعية ، والعالم الآن في حالة نهوض وتعمير وعوز شديد إلى الملبس والمفرش ، وها قد رأيتم ارتفاع أثمان القطن ، لأن الطلب عليه شديد وحالة الشعوب إليه ملحة . وهو المحصول الرئيسي للبلاد ، ولا خوف من أن تكتفظ به الأسواق ، فكمية القطن التي تحت يد الحكومة والأفراد تقل عما كان موجوداً في مثل هذا الوقت من سني قبل الحرب ، وقد يباع أكثر المدخر قبيل ظهور المحصول الجديد ، هذا فضلا عن أن حركة شراء المحصول الجديد نشطت في طول البلاد وعرضها ، وأخذ التجار يسارعون إلى شرائه بأسعار مغرية فأقبل المزارعون على بيع كل إنتاجهم أو بعضه من محصول العام الجديد ، وهذا الإقبال يدعم الحالة المالية في البلاد ، ويوجد الثقة في عملتها ، وينشر الرخاء في جوانبها .

فإذا قيل إن القطن لا يباع بالدولارات فمن الممكن استبدال الأقوات به ، وإذا أعوزتنا الأقوات فإن مصر كنانة الله في أرضه تخرج لنا من المحاصيل الغذائية الغنية بعد الغنية ، ما لا يسمح للجوع بأن ينال من أبنائها . إذا اتبعت السياسة الرشيدة في استثمار الأرض .

أما القول بأننا لا نبيع القطن بالدولارات ، وأننا نشتري الأذرة بها فأخشى

ما أخشاه ، وأخوف ما أخافه ، الإسراف الظاهر فى أكثر ما تستورده البلاد من المشتريات بالدولارات ، فهذه سيارات فخمة تنساب فى كل مكان من نواحى البلاد تحمل طابع الترف وتلفت النظار إلى ذلك النعيم فى بلاد عرفت بانتشار الفقر والجهل والمرض ، وتلك منتجات النايلون من جوارب ، وشنط ، وفانلات ، وهذا أحمر الشفايف ، وتلك مساحيق يعلم الله أنها جميعاً من الكماليات ، ويمكن لأبناء البلاد أن يستغنوا عنها أو يقللوا منها صوناً للثروة القومية ، ما دمنا لا نتبادل مع البلاد الأخرى ما نحتاج اليه منها بالقطن أو بالنقد ، وسيمكننا ذلك من الاحتفاظ بحصتنا فى الدولارات فنشترى بها الضروريات كالآلات على مختلف أنواعها وما لا نجده فى الأسواق الأخرى مما يعود على البلاد بالخير وكثرة الإنتاج .

والقطن منتجات لا يمكن أن نغض أعيننا عن أهميتها وفوائدها والحاجة الملحة اليها من الناحية الاقتصادية ، فإن بذرة القطن تدر الزيت والكسب ومنتجات أخرى كثيرة ، وقد نوه أولو الشأن إلى حاجة البلاد الشديدة إلى الزيت ، فصرح وكيل وزارة التجارة لشئون التموين بجريدة المصرى الصادرة يوم السبت ٢ ابريل بأن الحاجة شديدة الزيت ، وجاء بجريدة الأهرام فى عدده ابريل أيضاً أن الحكومة ستستورد بذرة القطن من السودان لعصرها ، وهذا معناه أن الزيت — وهو مادة غذائية أولية للسواد الأعظم من الأمة — لا يكفى لحاجة البلاد ، كما أنه يدخل فى صناعات كثيرة أخرى .

أما الكسب ففضلا عن أنه يستعمل للوقود ، فقد ثبت من التجارب أنه مخصب مفيد للقطن ، ويمكن الاستغناء به عن أى سماد آخر ، وفضلا عن ذلك فإنه غذاء رخيص للماشية أيضا .

ولا تنسوا أيها السادة أن البذرة المخصصة للتقاوى يجب أن تؤخذ من رتب القطن العالية لكل محصول ، إذ أن ما نقتيه منها كل عام يستهلك سنويا فى الزراعة ولا يبقى منه فائض للزراعة القادمة ، وقد تدعو الحاجة إلى أخذ بذور للتقاوى من رتب واطية ، ومعنى هذا أننا إن لم نتوسع فى زراعة القطن من الآن لنحصل على ما يلزمنا من التقاوى وما يكفينا من منتجاته كالزيت والكسب وما إليهما فستحدث أزمة محققة فى اليوم الذى لا نقيد فيه زراعة القطن ، وهذا اليوم لا شك آت قريبا فواجبنا أن نتفادى هذه الأزمة من الآن على أن هناك أمما كثيرة جائعة ستقبل

على شراء أو استبدال الزيت والكسب الفائض عن حاجتنا، وفى هذه الحالة تكون لدينا مادة تصدير تغنم منها البلاد .

أضيف إلى ماذكر سؤالا بسيطا أرجو أن يسمعه كل من يعنى بالحرص على مصلحة الفلاح والعامل معا . . أليس محصول القطن من أكثر المحاصيل تكاليف وأحوجها للأيدى التى تعمل فى الزراعة ، وفى مقاومة الحشائش والطفيليات والحشرات ؟ ألا تذهب هذه المبالغ إلى جيوب الفلاحين ؟ وهم الأيدى العاملة الساهرة التى تخدم النبات حتى يثمر ثم هى التى تجمع المحصول وتخزنه ، وإذا نقل إلى المحالج فهناك أيضا يقوم بالعمل عمال اكتسبوا خبرة واسعة ومرانة فى حلجه ، كما يقوم الآخرون بنقله إلى محطات السكك الحديدية ويستقبله غيرهم من العمال فى الاسكندرية ، ثم تجرى بعد ذلك إعادة كبسه ونقله إلى المراكب ، فهذا المحصول الذى تتداوله فى جميع أطواره أيد مصرية كريمة فقيرة تعيش من أجورها ، أليس من الخير العام أنه كلما كثر المحصول عم خيره على الملاك والزراع والفلاحين والعمال ، لا شك أن الإكثار منه خير وبركة بلاشك ، ولا يمكن أن نتغاضى عما تسببه وفرة المحصول للسواد الأعظم من الأمة من رغد العيش ورواج فى الحال .

ولا يفوتنى أن أنوه بعميل جديد للقطن المصرى كان لاقتحامه الأسواق فى مصر أثر كبير فى ارتفاع أثمانه ، كما كان له أكبر الأثر فيما استجلبناه للبلاد من القمح والذرة بالمقايضة على القطن ، إذ بلغ ما أخذته روسيا نحو ٩٧٠ ألف قنطار ، وعلى كل حال فقد كسبت الحكومة فى هذه المقايضة رغم أن إردب القمح بلغت تكاليفه إلى أن وصل إلى مخازن الحكومة نحو سبعة جنيهات ، فلو لم يكن لدى الحكومة مدخر من القطن لدفعت من عملتها الصعبة حوالى ١٤ مليون جنيه ثمنا لتلك الصفقة الغذائية الضرورية ، لهذا أرجو أن تبيح الحكومة زراعة ثلث الزمام قطنا .

والآن أنتقل بحضراتكم إلى زراعة القمح بحكم القانون . إذ يجب أن يزرع فى ٤٠ ٪ من الزمام والباقى بعد ذلك يوزع بين القطن والبرسيم والحاصلات الشتوية الأخرى . ولكن مع الأسف لم يرتق هذا التقييد بمحصول القمح إلى الكثرة المطلوبة منه . ولم يسد حاجة البلاد ، رغم إحاطته بالعناية والرعاية . ولكن ما ذنب الأرض التى أضناها الإجهاد وسوء المعاملة وقلة التسميد حتى قل إنتاجها ؟

فالمعروف أنه كان يصرف لفدان القمح خمسون كيلوجراما من نترات الصودا وهذا القدر قليل جداً . فلو زاد زمام القطن إلى الثلث لقلت مساحة القمح ، وأمكننا أن نسمده بكمية أوفر من السماد الكيماوى . لأن القطن يمكن أن نتغاضى عن تسميده إلى حد ما ، فنستطيع أن نرجع بالقمح إلى دورته العادية ، ونوفر له السماد الكافى لإنتاج محصول وفير كالذى كان ينتجه قبل سنى الحرب . ومن المنتظر أن تكون الأسمدة الكيماوية فى المحصول القادم فى متناول اليد . فقد علمنا أن الحكومة اتفقت على استيراد خمسمائة ألف طن كما أنها اتصلت بمصدرى الأسمدة فى بلاد أخرى كـكندا وبلجيكا واتفقت معهم على كميات أخرى من نترات النوشادر وسلوفات النوشادر تبلغ مائة الف طن . فإذا ما لوحظت نسبتها الأزوتية توفر السماد الكيماوى ، وكان ذلك باعثا على الاطمئنان وزيادة محصول القمح أو الرجوع به إلى رقم ما قبل الحرب . ومن المسلم به أن الذرة الشامية وغيرها من أنواع الذرة هى الغذاء الرئيسى للفلاح . وبتوفرها تستغنى البلاد عما تستورده من البلاد الأخرى بالعملة الصعبة . ولنبحث الآن فيما يكثر من محصول الذرة فى البلاد :

(١) اختيار أجود الأراضى لزراعتها ذرة .

(٢) توفير السماد البلدى والسماد الكيماوى .

(٣) منع زراعة الأرز فى الوجه القبلى عدا بعض أراضى مديرية الفيوم ومنعه كذلك فى مديريتى القليوبية والمنوفية .

وقد أسهبنا فى التحدث عن الأسمدة وضرورتها للأراضى وما يسببه نقصها للمحاصلات من ضعف وقلة .

إن ارتفاع أثمان الأرز أغرى الكثير من الزراع على إحلال زراعته محل الذرة فى مناطق مخصصة لهذه الزراعة ، وقد كان ذلك من أسباب عجز محصول الذرة إذ بلغ المنزرع من الأرز فى مديريتى المنوفية والقليوبية فى سنة ١٩٤٦ حوالى ١٥ الف فدان أنتجت حوالى ٣٠ الف ضربة أرز ، وكذلك فى مديريات الجيزة وبنى سويف والفيوم والمنيا كان ناتج محصول الأرز نحو تسعة آلاف ضربة من مساحة تبلغ ثمانية آلاف فدان ، أما فى عام ١٩٤٧ فقد احتل الأرز فى الوجه القبلى مساحة قدرها ٢٥ الف فدان ، وهذا القدر كبير جدا ، وهذه المساحة تعتبر من صميم الأراضى الزراعية المخصصة للذرة .

على أن الأرز قد فاض عن حاجتنا، فلدى الحكومة من هذا الفائض ٢٨٠ ألف طن، كما جاء فى تقرير اللجنة المالية لمجلس الشيوخ، لذلك تقدمت بمشروع قانون بوقف زراعة الأرز بالوجه القبلى بوجه عام، عدا بعض الأراضى الضعيفة فى مديرية الفيوم، وكذلك بإبطال زراعته فى مديريتى المنوفية والقليوبية حتى تتوفر أكبر مساحة من الأراضى لزراعتها ذرة (١).

لهذا نرى أن السياسة الزراعية يجب ألا تتركز على منع أو إباحة زراعة محصول واحد، فالأفق الزراعى يجب أن يشمل جميع العناصر الزراعية المتصل بعضها ببعض لأن محصولا قد يطغى على محصول آخر تكون البلاد فى أشد الحاجة اليه، فلو أن الذرة هو الفائض والأرز هو الناقص لما تبرمت البلاد، ولما جاعت، ولما ارتاع أولو الشأن لهذا الوضع، فكلنا يستطيع ألا يأكل أرزاً، ولكننا لا نستطيع ألا نأكل خبزاً، ولكن حب المال وسوء السياسة الزراعية هما اللذان قلبا الأوضاع وأحوجانا إلى الإسراف فى العملة الصعبة المدخرة.

من هذا العرض أيها السادة يتضح لكم أن السياسة الزراعية المتبعة الآن ليست سياسة مدروسة بتعمق، ولذا رأينا أن نعرض آراءنا عليكم، وأرجو أن تكونوا قد شاركتمونى رأيى وتتبعتم أبحاثى بروح تهدف إلى المصلحة العامة التى نبتغيها جميعاً لندرأ عن البلاد أخطاراً جساماً، ونرتفع بها إلى أسمى درجات الرفاهة والرخاء، والله الموفق وهو المستعان.

---

(١) رفض مجلس الشيوخ الموافقة على هذا المشروع.

«النجمة»